**VIDEO 11**

**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة الدكتورة منال سويد**

**وزارة الاقتصاد والتجارة**

بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١

تعي وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولياتها في مواجهة حالة عدم الاستقرار، وارتفاع الأسعار، والازمة الحادة التي يعاني للاقتصاد، خاصةً بعد كارثة الانفجار.

فاتخذت الوزارة الاجراءات الفورية، ضمن الامكانيات المتوفرة،

1. **في مكافحة غلاء الاسعار ومنع الاحتكار:**

منذ بداية ٢٠٢٠، زادت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بنسبة ١٥٠٪، أضف الى احتكار التجار لها، وتخزينها، خوفاً من عدم بسبب أزمة الدولار، مما دفع بالمستهلكين المقتدرين الى شراءها وتخزينها.

فكان لا بدّ من اتخاذ اجراءات عاجلة لتأمين استيراد المواد الغذائية، والمساواة بين جميع المواطنين، للحصول على أغذية سليمة وكافية، لتلبية احتياجات أسرهم.

لذلك، أصدرت الوزارة قراراً بتنظيم عملية دعم التجارة في المواد الغذائية الأساسية، بالتعاون مع مصرف لبنان، للسماح بالحد الأدنى من الواردات، على أساس الأسعار الرسمية للصرف، ولا سيما القمح واللحوم والأدوية...

تحرصت الوزارة على نشر كافة الاجراءات على موقعها الالكتروني، لتأمين الشفافية وحق كل مواطن في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالمواد المدعومة واسعارها.

ولأننا ندرك انّ برنامج دعم العملات الاجنبية الحالي ليس الحل الامثل لمساعدة جميع المواطنين على قدر المساواة، ولا سيما الطبقات الفقيرة، بل هو حل مؤقت وانتقالي، تعمل الوزارة مع الجهات المعنية والمانحة على ترشيده وتطبيق برنامج متكامل لتقديم تعويضات نقدية بتغطية ٧٠ إلى ٨٠٪ من المواطنين، من خلال تقديم بطاقة تمويلية بالدولار الأميركي، لتغطية الاحتياجات الاساسية من الغذاء والكهرباء والأدوية والمستلزمات الطبية. ومع تحسّن الاقتصاد والقوة الشرائية، يمكن تخفيض التغطية تدريجيا الى ٣٠٪ على مدى ٥ سنوات. لذلك، نحن بحاجة ماسة الى تأمين مصادر تمويل لهذا البرنامج من المنح المقدمة من المجتمع الدولي، وكذلك تأمين برنامج مشابه للاجئين، لتامين احتياجاتهم على قدر المساواة مع المواطنين اللبنانيين.

1. **في مكافحة الفساد وحق الوصول الى المعلومات:**

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة "الشباك الموحد للمعاملات الإدارية"، الذي يكفل المزيد من الشفافية والتطوير في مجال ادارة شؤون المواطنين، كما يؤمن القاعدة الأساسية لمشروع أوسع، وهو شباك موحد الكتروني لخدمة جميع المواطنين.

وأطلقت الوزارة "التطبيق الالكتروني لخدمة حماية المستهلك" لتقديم الشكاوى بغلاء الاسعار والاحتكار، والتقليد، والتزوير، وتتبعها الكترونياً.

واحالت الوزارة بتاريخ ٨/٩/٢٠٢٠ الى رئاسة مجلس الوزراء سلّة من مشاريع القوانين، اهمها:

- "مشروع قانون المنافسة"، لمنع الممارسات الاحتكارية، وعمليات الاستغلال الاقتصادي، لتأمين حقوق ورفاهية المستهلك،

- و"تعديل قانون حماية المستهلك"، لاستحداث نظام الغرامات المالية الادارية التي تُفرض مباشرة من الإدارة، دون اللجوء إلى القضاء.

ولتعزيز النمو الشامل والعادل للمواطنين، وبناء اقتصاد منتج ومستدام، وضعت الوزارة "**الخطة الاقتصادية لنهوض لبنان الاقتصادي"،** وهي تركّز على تحفيز الانتاج والصادرات، وتطوير منصات التجارة الإلكترونية.

1. **في تأمين الحق في الغذاء:**

بعد كارثة الانفجار، وتدمير إهراءات القمح التي كانت تحتوي على ١٥ ألف طن من القمح (علماً أن لبنان يستورد سنويا ٨٠٪ من احتياجاته للقمح)، وللتصدّي لأزمة خبز تضاف الى صعوبة استيراد القمح بسبب نقص العملة الأجنبية، فرضت الوزارة رقابة على عمليات بيع وتوزيع منتوجات القمح ومشتقاته، لضمان عدم التلاعب بالأسعار، أو ممارسة الاحتكار. ووزعت المساعدات العينية من القمح وهبات الطحين المقدّمة من الجهات المانحة مجاناً على الافران. وهي حرصت على التوزيع العادل بين جميع المناطق.

ونتيجة تدمير المرفأ الذي كان يستقبل حوالي ٨٥٪ من قيمة السلع الغذائية المستوردة، تمّ الكشف على كامل الحاويات قبل السماح بإخراجها من المرفأ، وخضوعها لفحوصات جرثومية وكيميائية، ومعاينتها من قبل مراقبي مديرية حماية المستهلك، للتأكد من سلامتها.